

Distr.
GENERALTD/B/C.I/5
3 June 2009ARABIC
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة الأولى

جنيف، ١١-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

تقرير لجنة التجارة والتنمية عن أعمال دورتها الأولى

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢		أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها
٢	٤٨-١	ثانياً - موجز أعده الرئيس
٢	٨-١	ألف - افتتاح الدورة
٤	٢٧-٩	باء - الدورة الرفيعة المستوى - تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على التجارة
٨	٣٤-٢٨	جيم - تقارير اجتماعات الخبراء
٨	٤٦-٣٥	دال - القضايا المتصلة بالطاقة من منظور التجارة والتنمية
١١	٤٧	هاء - تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة
١٢	٤٨	واو - مسائل أخرى
١٢	٥٢-٤٩	ثالثاً - المسائل التنظيمية
١٢	٤٩	ألف - افتتاح الدورة
١٢	٥٠	باء - انتخاب أعضاء المكتب
١٢	٥١	جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
١٣	٥٢	دال - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية
١٤		المرفق الحضور

أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها

تطلب اللجنة إلى الأونكتاد أن يراعي، لدى تنفيذه هذه التوصيات، مختلف احتياجات البلدان وظروفها، لا سيما أقل البلدان نمواً، وفقاً لما جاء في الفقرة ١٠ من اتفاق أكرأ.

١- تلاحظ اللجنة مع التقدير تقرير الأونكتاد عن "الأزمة الاقتصادية العالمية: مضاعفاتها على التجارة والتنمية" (TD/B/C.I/CRP.1)، وتطلب إلى الأونكتاد أن يواصل عمله التحليلي بشأن أثر الأزمة الاقتصادية العالمية في التجارة والتنمية، لا سيما في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً وكذا البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تضررت بشدة من الأزمة، وأن يقدم إلى الدول الأعضاء تقارير دورية عما يتوصل إليه من نتائج. وينبغي إحالة هذه النتائج إلى المنتديات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، مثل مؤتمر الأمم المتحدة على أعلى المستويات بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية، المقرر عقده في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛

٢- تطلب اللجنة إلى الأونكتاد أن يساعد البلدان، لدى طلب الجهة المعنية بلداً كان أم مجموعة، على تقييم أثر الأزمة العالمية في اقتصاداتها على مستوى التجارة والتنمية والنظر في وضع خيارات سياساتية واستراتيجيات ناجحة لاتخاذ تدابير ملائمة للتخفيف من حدة الأزمة، زيادةً في المرونة ومن أجل إحداث عمليات للتنمية المستدامة تشجع على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣- تلاحظ اللجنة أنه، بالنظر إلى الجوانب المتصلة بالطاقة في التجارة والتنمية، يتمثل التحدي الرئيسي في ضمان عالمية الوصول إلى مصادر الطاقة الكافية والموثوقة التي تعزز التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان النامية؛

٤- تحيط اللجنة علماً بجهود الأمانة من أجل تنفيذ اتفاق أكرأ فيما يتعلق بالتجارة الدولية بالسلع والخدمات، والسلع الأساسية، ولوجستيات التجارة، ومواصلة تعزيز أوجه التآزر داخل الأمانة وفيما بين أركان عملها الثلاثة.

ثانياً - موجز أعده الرئيس

ألف - افتتاح الدورة

١- أدلى الأمين العام للأونكتاد، الدكتور شوباتشاي بانيتشباكدي، ببيان افتتاحي. وأدلى ببيانات أيضاً كل من: (أ) ممثل تايلند باسم مجموعة ال ٧٧ والصين؛ (ب) ممثل سري لانكا باسم المجموعة الآسيوية؛ (ج) ممثل البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ (د) ممثل كوت ديفوار باسم المجموعة الأفريقية؛ (هـ) ممثل الجمهورية التشيكية باسم الاتحاد الأوروبي؛ (و) ممثل المفوضية الأوروبية؛ (ز) ممثل بنغلاديش باسم أقل البلدان نمواً؛ (ح) ممثل فيرغيزستان باسم المجموعة دال؛ (ط) ممثل باراغواي باسم البلدان النامية غير الساحلية. وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو الدول الأعضاء التالية باسم بلدانهم: إندونيسيا والصين وجمهورية إيران الإسلامية.

٢- وأشار الأمين العام إلى أن الأزمة الاقتصادية والمالية آخذة في الانتقال إلى البلدان النامية نتيجة الهبوط المتعظم في صادرات السلع والخدمات والسلع الأساسية، ونتيجة هبوط أسعار السلع الأساسية، والتحويلات، وتدفقات الاستثمار، وتوافر التمويل. وقد استلزم ذلك تفكيراً جاداً في عملية العولمة، ومدى اعتماد البلدان النامية على مصادر النمو الخارجية، وقدرة الطلب المحلي المحتملة، والتصدي للزعات الحمائية، وتعزيز تمويل التجارة، وتقوية التجارة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإقامة شراكات أشمل في مجال التنمية. وفيما يتعلق بجوانب الطاقة في التجارة والتنمية، فإن التحدي يتمثل أيضاً في جعل الطاقة في المتناول ومستدامة في آن واحد في سياق تقلبات الأسعار الهائلة التي تزيد من تفاقمها المضاربة، والوصول غير الكافي إلى الطاقة بالنسبة للعديد من سكان البلدان النامية، والاحتياجات الضخمة في مجال الاستثمار، وانخفاض احتياطات الوقود الأحفوري، وتحديات تغير المناخ، والأزمة المالية والاقتصادية. ويجب أن تعطي جهود حفز الاقتصاد الأولوية للاستثمار والتجارة المتصلين بالطاقة، وأيضاً لمزيد استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

٣- وأشار جميع المتحدثين إلى الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. ووقف المندوبون على آثار الأزمة، التي شملت الهبوط الحاد في التجارة الدولية منذ أواخر عام ٢٠٠٨، مما خفّض المنافع التي تجلبها التجارة الدولية للبلدان؛ والآثار السلبية على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وانخفاض التحويلات؛ وتهديد أسباب عيش السكان. وشملت الآثار التي تمس بشكل خاص البلدان النامية المضاعف الحادة وتفاقم أوجه الضعف القائمة بالفعل، وتقويض مكاسب ثلاثة عقود من الإصلاح الاقتصادي، وتقويض الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر، وتقييد آفاق التنمية.

٤- ولاحظ مندوبون عديدون أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية تهدد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥- وأبدى مندوبون عديدون معارضتهم للحماية، ودعا البعض منهم البلدان المتقدمة إلى فتح أسواقها أكثر أمام صادرات البلدان النامية. ودعا مندوبون عديدون إلى الإسراع باحتتام جولة الدوحة وإعطائها منحى إنمائياً، وإلى الإنجاز السريع لاتفاقات الشراكة الاقتصادية القائمة. وتحدث مندوبون عديدون عن الحاجة إلى تحسين وتعزيز الإدارة العالمية، بما في ذلك من خلال الإصلاح التنظيمي والهيكلية. وأشار مندوبون عديدون إلى الدور الحيوي الذي تلعبه المعونة من أجل التجارة، والحاجة إلى تطبيقها تطبيقاً فعلياً.

٦- وأشار مندوبون عديدون إلى مسائل الطاقة ملاحظين الحاجة إلى التطرق لأمن الطاقة وتقلب أسعارها، والأهمية الحيوية لإيجاد إمدادات ملائمة من الطاقة من أجل تحقيق النمو والتنمية، والحاجة الهائلة إلى الاستثمار في قطاع الطاقة في البلدان النامية، والحاجة إلى زيادة استخدام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، والحاجة إلى إيجاد حلول متعددة الأوجه من شأنها أن تراعي أيضاً مسائل الكفاءة في استخدام الطاقة، وإدارة السلع الأساسية، والأمن الغذائي، ونقل التكنولوجيا. وطلب أحد المندوبين من الأونكتاد تقديم المزيد من النصائح والمساعدة فيما يتصل بتطوير الطاقة قصد مساعدة البلدان النامية على الوصول إلى الطاقة كيما تصبح في متناولها، فيما طلب مندوب آخر من الأونكتاد مساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تحديد الفرص في إطار آلية التنمية النظيفة وتصميم استراتيجيات إنمائية حافزة لتخفيض انبعاثات الكربون لجلب الاستثمارات لمجالات محددة.

٧- وطلب المندوبون من الأونكتاد مواصلة تحليل مختلف أبعاد الأزمة العالمية ومساعدة البلدان على اتخاذ التدابير للتخفيف من وقعها والنهوض بالتنمية، وتقديم المساعدة للدول الأعضاء بشأن مسائل التنمية في المفاوضات التجارية، والمضي في توفير منطلق للحوار وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين أصحاب المصلحة.

٨- وذكر أحد المندوبين أن استنتاجات التقرير TD/B/C.I/CRP.1، الذي أعدته أمانة الأونكتاد بشأن تأثير الأزمة العالمية يحتاج إلى مزيد من التفصيل، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان فرادى ومجموعات، وأيضاً فيما يتعلق بالتطورات المقبلة. وذكر مندوب آخر أن هذا التقرير يجب تعديله ليتضمن تحليلاً محدداً للآثار الراهنة والطويلة الأجل للأزمة على أقل البلدان نمواً.

باء - الدورة الرفيعة المستوى - تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على التجارة

٩- تداولت الدورة الرفيعة المستوى بشأن تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية على التجارة والتنمية، وبشأن التدابير المحتملة التي يمكن اتخاذها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي لمواكبة الأزمة وزيادة قدرة البلدان النامية على الصمود في مواجهة الصدمات المقبلة. وقد دعم النقاش التقرير TD/B/C.I/CRP.1 الذي أعده الأونكتاد بعنوان "الأزمة الاقتصادية العالمية: مضاعفاتها على التجارة والتنمية"، الذي قوبل بالثناء لتقديمه تقييماً مبكراً من منظور إنمائي للأزمة وآثارها على التجارة العالمية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، والاستثمار. وقد شدد على أن تطور الأزمة العالمية في المستقبل يجب رصده، وأن هذا التقييم يجب تحديثه باستمرار. كما يجب التوسع بخصوص التأثير في الأجلين الفوري والطويل، على مستوى قطري محدد، وعلى مستوى خاص بمجموعة محددة، مثل مجموعة أقل البلدان نمواً. وإجراء مثل هذا التحليل يساعد على تحديد الدروس المستفادة من الأزمة العالمية، وهذا أمر هام لمعالجة هذا التأثير بشكل فعال.

١٠- وسير الدورة الأمين العام للأونكتاد مستعيناً بعروض قدمها عدة خبراء رفيعي المستوى.

التقييم

١١- تم التشديد على أن الاقتصاد العالمي يشهد أزمة عالمية خطيرة ظهرت في القطاع المالي للبلدان المتقدمة وانتشرت لتشمل القطاعات العينية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، مما أدى إلى كساد عالمي. وقد تجلّى ذلك في هبوط سريع في التجارة الدولية تفاقم جراء نقص الائتمان والتمويل للتجارة، وهبوط أسعار السلع الأساسية، وتباطؤ الاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاض التحويلات، وارتفاع البطالة في جميع أنحاء العالم، وما نتج عن ذلك من هبوط في دخل الأسر. وكانت بلدان نامية عديدة تعتمد أيضاً على المساعدة الإنمائية الرسمية، وقد تقلصت هذه المساعدة أثناء الأزمة.

١٢- والأزمة المالية والاقتصادية العالمية - التي سبقتها وتداخلت معها الأزمة الغذائية وتقلبات أسعار الطاقة وتحدي تغير المناخ - تخلق مصاعب اقتصادية حادة ومشاكل اجتماعية خطيرة لمعظم البلدان النامية. فقد زادت من خطر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وأصبحت تحدياً حقيقياً للبشرية. والسبب في ذلك هو أنه لا توجد في العديد من البلدان النامية إلا شبكات أمان اجتماعي قليلة أو لا توجد هذه الشبكات البتة، بل وتوجد فرص أقل بكثير لإيجاد فرص عمل أخرى. وهذه العوامل تهدد بتوقف وتراجع أعوام عديدة من الجهود الرامية إلى تحقيق

أهداف التنمية المتفق عليها دولياً - بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية - في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وأيضاً في الدول النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وغير ذلك من الاقتصادات الهشة هيكلياً والضعيفة والصغيرة.

١٣- وبينما لا يزال الوقت مبكراً لتقييم عمق الأزمة ومدتها المحتملة، ذلك أن تأثيرها لم يتكشف بعد، يعني الانخفاض في التجارة الدولية الناتج عن الانخفاض في الطلب على الصادرات والواردات في أواخر عام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى تكهنات الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات دولية أخرى بحدوث مزيد من الانخفاض في عام ٢٠٠٩، أن الانتعاش قليل الاحتمال في عام ٢٠١٠. ولوحظ أن التجارة الدولية - التي كانت منذ مدة طويلة أداة قوية للنمو والحد من الفقر في بلدان نامية كثيرة - قد لا تحقق المكاسب الإنمائية المتوقعة. ولوحظ أيضاً أن التأثير الضار سيزيد على البلدان النامية المصدرة التي تعتمد على السلع الأساسية، لا سيما البلدان التي تعتمد على عدد قليل فقط من السلع الأساسية والمنتجات والخدمات وعدد صغير من الأسواق، وعلى الاقتصادات المحلية الصغيرة والضعيفة، مثل أقل البلدان نمواً. وأعرب مع ذلك عن بعض التفاؤل الحذر فيما يتعلق باحتمال الانتعاش في بعض البلدان ذات الصادرات والأسواق المتنوعة، المعرضة بدرجة أقل لتقلبات الأسواق العالمية.

١٤- وأشار إلى أن معظم البلدان النامية مرتبطٌ الآن ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد العالمي من خلال التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن اقتصاداتها أكثر حساسية من قبل لانخفاض الطلب الدولي. وزادت درجة التعرض والتكامل بين اقتصادات البلدان النامية والأسواق الخارجية كثيراً في السنوات القليلة الماضية. وفي المتوسط، تمثل صادرات البلدان النامية أكثر من نصف ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧، بزيادة تبلغ ربع ناتجها المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥ تقريباً.

١٥- وذكر مشاركون كثيرون أن التحديات التي تفرضها الأزمة الاقتصادية الحالية مختلفة عن التحديات التي فرضتها أزمات سابقة. فالاقتصادات الآن مترابطة ترابطاً وثيقاً ويتطلب ذلك المزيد من التعاون والتعاقد العالمي لوقف الانتشار السريع للأزمة في الاقتصاد العالمي بأكمله وإنعاش النمو الاقتصادي والتنمية. ونظراً للطبيعة المترابطة للاقتصاد العالمي اليوم، يلزم أن تضع الحكومات سياسات واستراتيجيات ليس فيما يتعلق بتأثيرها على السوق المحلية فحسب ولكن مع مراعاة تأثيرها على الأسواق الدولية والشركاء في التجارة أيضاً.

سياسات الاستجابة

١٦- إزاء هذه الخلفية من التحديات، يلزم وضع سياسات استجابة فعالة ومنسقة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي العالمي المستدام. ويلزم أن تعالج هذه السياسات شواغل البلدان النامية وأن توفر لها إمكانية الاستمرار في النمو عن طريق التجارة، والاستثمار، والتحويلات، والمعونة، والابتكارات التكنولوجية. ويلزم اتخاذ إجراءات خاصة لدعم أقل البلدان نمواً، فضلاً عن الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، نظراً لظروفها المحددة، ومن بين هذه الإجراءات زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، لا سيما للقطاع الإنتاجي، وزيادة فعالية الأفضليات التجارية.

١٧- وعرض مشاركون مختلفون عدة سياسات للاستجابة. وأشار من بين التحديات المباشرة على المستويين الدولي والإقليمي إلى استعادة تمويل التجارة، ومقاومة الحمائية، والحفاظ على الوصول الفعال إلى الأسواق وشروط دخول صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات. وجرى التأكيد على ضرورة التوصل إلى نتيجة سريعة وإنمائية المنحى ومتوازنة لجولة الدوحة من المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية. وتم الاعتراف بأهمية تجميع بعض الأهداف الاقتصادية الرئيسية القابلة للتحقيق مثل معاملة أقل البلدان نمواً على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاء من الحصص المصحوبة بقواعد بسيطة ومرنة للمنشأ، ورفع الحواجز غير التعريفية. وتضمنت القضايا الرئيسية الأخرى التقدم المحدي في قضية القطن، ووصول الخدمات المدرجة في الأسلوب ٤ إلى الأسواق، وتيسير التجارة.

١٨- ولوحظ أن إبرام اتفاقات تجارية إقليمية بين الشمال والجنوب مثل اتفاق الشراكة الاقتصادية بين دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ من ناحية والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى قد يساعد اقتصادات البلدان النامية على القدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية في المستقبل. وجرى التأكيد أيضاً على أن ذلك سيتوقف على تعزيز البعد الإنمائي لاتفاقات الشراكة، على النحو الذي أعربت عنه دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي.

١٩- ولوحظ أن استمرار المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادتها، بما في ذلك المعونة من أجل التجارة، هامة أيضاً، من أجل بناء وتعزيز القدرات الإنتاجية للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً.

٢٠- وأشار أيضاً إلى التنوع في المنتجات والأسواق كعنصر أساسي لتمكين البلدان النامية من التغلب على الأزمة الاقتصادية عن طريق تحسين قدرتها على المنافسة. ويلزم في هذا الصدد الاهتمام بوجه خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢١- وأشار بعض المشاركين أيضاً إلى ضرورة إدخال إصلاحات على المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك إدخال تعديلات جوهرية على القيود والشروط السابقة المتعلقة بالسياسات الإنمائية. ويلزم أيضاً إعادة التفكير في السياسات الإنمائية بطريقة تؤدي إلى تعزيز التنمية الشاملة، العريضة القاعدة، والأكثر ملاءمة للمناخ والبيئة. وسيكون التنسيق الفعال على المستوى العالمي والاتساق بين السياسات في هذا الصدد حاسماً.

٢٢- وقد يساعد تعزيز التجارة والروابط الاستثمارية فيما بين بلدان الجنوب - لا سيما عن طريق إعادة تنظيم الإنتاج الحالي وسلسلة الإمدادات من أجل توليد المزيد من الطلب الإقليمي - نظراً للدينامية الحديثة لهذه التدفقات. وينبغي مواصلة التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب بمزيد من القوة والكثافة، بما في ذلك عن طريق أدوات السياسة العامة مثل النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. ويمكن الشروع في عمليات التجارة والاستثمار والاتفاقات المالية والتعاون الإقليمية الأكثر فعالية وشمولاً فيما بين بلدان الجنوب و/أو تعزيزها. وأشار إلى المبادرات التي اتخذت مؤخراً مثل إنشاء الصندوق الآسيوي للهياكل الأساسية الاستثمارية وآلية تنسيق أسعار الصرف باعتبارها من العمليات الهامة أيضاً.

٢٣- وعلى الصعيد الوطني، ارثني أن الوقت مناسب لإجراء تقييم مفصل لتأثيرات الأزمة، لا سيما على القطاعات الاقتصادية الضعيفة، واستعراض استراتيجيات التنمية التي تؤدي إلى زيادة قابلية الاقتصادات الوطنية للتكيف مع الصدمات المقبلة ومناعتها منها. ويعتبر تعزيز عملية النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تلي احتياجات الأجيال المقبلة تحدياً رئيسياً للبلدان النامية. وفي هذا السياق، نوقش أيضاً دور الصناديق السيادية، بالاستناد إلى التجربة النرويجية في إدارة مثل هذه الصناديق.

٢٤- وأكد بعض المشاركين أيضاً أن الاعتماد المفرط على التجارة الدولية وعلى أسواق البلدان المتقدمة عنصر هام يستحق البحث عند استعراض الاستراتيجيات الإنمائية، وكذلك عند التصدي للعقبات الهيكلية التي تواجه الاستهلاك والاستثمار. كذلك، ازداد دور الدولة في تشجيع التنمية في ظل الأزمة، ويلزم التفكير في كيفية التعبير عن هذا الدور بطريقة فعالة، بما في ذلك في بناء الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة عن طريق الدعم الدولي. ولاحظ بعض المشاركين أن الجهود المبذولة لمواجهة آثار الأزمة تدل على أهمية الاحتفاظ بحيز للسياسات المتعلقة بالبلدان النامية في عالم يتجه صوب العولمة، لمواجهة أي صدمات خارجية.

٢٥- وجرى التأكيد أيضاً على ضيق النطاق المتاح لتخفيف آثار الأزمة عن طريق التدابير العلاجية المحلية والطلب المحلي في حالة أقل البلدان نمواً، وبلدان أفريقية كثيرة، والاقتصادات الصغيرة والضعيفة ذات الطاقة المالية والاقتصادية المحدودة التي تعتمد اعتماداً كبيراً على عدد قليل من الصادرات. وسيلزم أن تعتمد البلدان النامية ذات الاقتصادات الهشة والضعيفة على العمل والدعم الدوليين، لا سيما في الشراكات الإنمائية والمعونة والتجارة والتكنولوجيا والتمويل، بناء على مبدأ التضامن بين البلدان التي يعتمد بعضها على البعض الآخر.

كيف يمكن للأونكتاد أن يقدم المساعدة؟

٢٦- اقترح المشاركون عدة مجالات يمكن فيها للأونكتاد - بما يتفق مع دوره كجهة التنسيق المختصة في الأمم المتحدة لمعالجة قضايا التجارة والتنمية بطريقة متكاملة - أن يساعد البلدان النامية على التغلب على التحديات المباشرة التي تواجهها عن طريق تخفيف تأثير الأزمة العالمية عليها ووضع استراتيجيات تجارية وإنمائية أكثر قابلية للتكيف متوسطة إلى طويلة الأجل. وجرى التأكيد على أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل الرصد والتكهن بتطورات الأزمة وتأثيرها على التجارة والتنمية، بما في ذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. وينبغي للأونكتاد أن يكون حاضراً أكثر على الميدان، وأن يقدم المشورة والمساعدة التقنية اللازمة في وقت الأزمات، لا سيما عندما تقوم بلدان ومناطق نامية كثيرة باستعراض استراتيجياتها التجارية والإنمائية. وأشار إلى مشروع الهند، الذي يديره الأونكتاد بتمويل من إدارة التنمية الدولية، كمثال جيد للتواجد المحلي الذي يمكن من خلاله تلبية احتياجات البلدان المستفيدة مباشرة وبمزيد من الفعالية. وينبغي أن يكثف الأونكتاد جهوده لتوفير الدعم اللازم للبلدان النامية من أجل بناء قدرات إنتاجية قادرة على المنافسة، بما في ذلك في قطاع الخدمات.

٢٧- وينبغي أن يشارك الأونكتاد بنشاط في المؤتمرات المعقودة بشأن الأزمة على صعيد الأمم المتحدة، بما في ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة المقبل الذي سيعقد على أعلى المستويات بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية (نيويورك، ١-٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩)، وذلك لتأكيد أن البعد الإنمائي للتجارة الدولية وقضايا الاستثمار عناصر أساسية لأي استراتيجية عالمية للاستجابة للأزمة العالمية. كذلك ينبغي أن يشير الأونكتاد

في هذه المحافل الدولية إلى الشواغل الخاصة للبلدان النامية في مجال التجارة والتنمية من أجل ضمان التطرق كما ينبغي لهذه الشواغل في نتائجها.

جيم - تقارير اجتماعات الخبراء
(البند ٣(أ) من جدول الأعمال)

٢٨- قدم نائب الرئيس والمقرر، السيد جوائز تاندجونغ (إندونيسيا) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تيسير النقل والتجارة.

٢٩- وقدم الرئيس، السيد غي- ألان إيمانويل غوز (كوت ديفوار) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية.

٣٠- وقدم الرئيس، السيد تريفور كلارك (بربادوس) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي.

٣١- وقدم نائب الرئيس والمقرر، السيد يوهان فان ويك (جنوب أفريقيا) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي.

(البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

٣٢- قدمت الأمانة باسم الرئيسة، السيدة تاييسا تكاشيفا (الاتحاد الروسي)، تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة.

(البند ٣(ج) من جدول الأعمال)

٣٣- قدمت الأمانة باسم الرئيس، السيد فريدريك آرتور (النرويج)، تقرير اجتماع الخبراء بشأن إدماج المنظور الجنساني في السياسة التجارية.

٣٤- وقدم السيد إلر شيالير (بيرو) باسم الرئيس، السيد غوبيناثان أشامكولانغاري (الهند) تقرير اجتماع الخبراء بشأن التجارة وتغير المناخ: فرص وتحديات التجارة والاستثمار في إطار آلية التنمية النظيفة.

دال - القضايا المتصلة بالطاقة من منظور التجارة والتنمية
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٥- نظرت اللجنة في موضوع "القضايا المتصلة بالطاقة من منظور التجارة والتنمية" عملاً بالفقرة ٩٨ من اتفاق أكرا. وعُرض لهذا الموضوع من جانبين هما "الحوار المتعلق بسياسات الطاقة من أجل مواجهة التحديات واغتنام الفرص على الصعيد العالمي" و"الطاقة المتجددة: التجارب والمبادرات العملية". وقدم تقرير أمانة الأونكتاد المتعلق بموضوع "القضايا المتصلة بالطاقة من منظور التجارة والتنمية" (TD/B/C.I/2) تحليلاً للمداولات. وقدم

محاورون رئيسيون أفكاراً نيرة بشأن التجارب العملية لمختلف البلدان، أو الشركات أو مجموعات البحث. وفي الفقرات التالية موجز للنقاط التي أثّرت.

٣٦- جرى التشديد على أن الوصول إلى مصادر الطاقة بطريقة ميسورة وموثوقة ومستدامة جانب مهم من جوانب الاستراتيجيات الإنمائية، وأن الطلب على الطاقة يتجاوز العرض حالياً. وأشار إلى أنه في السنوات العشرين القادمة، سيتعين إيجاد ما يعادل ٢٠ حقلاً من حقول النفط السعودية لسد الفجوة القائمة بين الطلب والعرض. وبالتالي، من أجل سد العجز الحاصل في الطاقة يتعين وضع سياسات واستراتيجيات متصلة بالطاقة مكيفة مع الظروف والأولويات المحلية، وأيضاً وضع إطار عالمي للعمل التعاوني. فالوقود الأحفوري سيظل المصدر الرئيسي للطاقة لسنين عديدة، ومن ثم الحاجة إلى زيادة الاستثمار في إيجاد حقول نفط جديدة وفي تكنولوجيات جديدة، من قبيل الأسلوب المحسن لاستخراج النفط. وفي الآن ذاته، تعد مواجهة التحديات المعقدة المتمثلة في مراعاة عوامل سياسية حتمية (مالية، وبيئية، واجتماعية) متضاربة أحياناً أمراً ممكناً من شأنه أيضاً أن يتيح فرصاً إنمائية يمكن اغتنامها. ولوحظ أن التعاون الدولي قيّم في مجال نشر الممارسات الفضلى، وتعزيز المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا، وتيسير بناء القدرات من أجل ضمان الامتثال للمعايير الدولية ونظم منح الشهادات.

٣٧- وأشارت التوقعات إلى خطر وقوع تدهور حاد في إنتاج النفط (وإن حذر البعض من أن هذا الرأي تقول به أقلية ولم تقبله جميع الجهات العاملة في قطاع الطاقة). والسبب في ذلك راجع إلى بطء في إضافة القدرة الجديدة، وخفض في الاستثمار في استكشاف النفط وتطويره بفعل الكساد العالمي. والأرجح أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التقلب الشديد في أسعار النفط ومفاومة الكساد وإطالته، نظراً إلى الفجوة الآخذة في الاتساع أكثر من أي وقت مضى والفاصلة بين الإنتاج العالمي للنفط والاستهلاك العالمي له وطول فترة التأخر قبل أن يتسنى اعتماد طاقات متجددة على نطاق واسع. وعليه، تدعو الحاجة إلى وضع استراتيجيات من أجل الاستفادة بأقصى ما يمكن من الحفاظ على الطاقة ومن فعاليتها، والإسراع بالاستثمار في أنواع الوقود المتجدد والمستدام، وتنفيذ برامج تطوير المهارات المتعلقة بالطاقة وتوسيع نطاق منتجات النفط والغاز.

٣٨- وينبغي أن يوجد مزيد من الشفافية بشأن احتياطات النفط. وينبغي تضافر الجهود المتعددة الأطراف المبذولة من أجل التعامل مع استنفاد النفط وتغير المناخ، كما ينبغي التعجيل بتنفيذ "خطط جديدة حضراء" سبق البدء فيها، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة. ومن أجل استدراك الفجوة التي تسبب فيها استنفاد حقول النفط الحالية، يتعين على هذا القطاع أن يطور الحقول التي اكتشفت فعلاً، وأن يوجد حقولاً جديدة، ويستفيد من تقنيات استخراج النفط المحسنة، وأن يطور استعمال الغاز الطبيعي المسيل والنفط غير التقليدي.

٣٩- وأشار أيضاً إلى ضرورة وضع البلدان استراتيجيات لزيادة إنتاج الطاقة وتلبية الاحتياجات من أمن الطاقة إلى جانب وضع استراتيجيات متعلقة بالبيئة وتغير المناخ، نظراً إلى ضرورة التخفيف من آثار الاحتراز العالمي. وحتى لو كان معظم البلدان النامية من غير البلدان الأكثر إنتاجاً لانبعاثات غازات الدفيئة في الوقت الحالي، فإن قرارها الاستثمارية الحالية قد توقعها في أنماط توليد للطاقة شديدة الإنتاج للكربون. وللبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مصلحة استراتيجية في فعالية الطاقة والطاقة المتجددة، على مستوى التخفيف من آثار تغير المناخ وتنويع الطاقة وعلى مستوى الأمن. ويبدو أن ثمة إرادة سياسية للمضي في هذا الاتجاه بسرعة أكبر.

ومن شأن عدة قضايا متصلة بالطاقة في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن خطة الدوحة وبموجب بروتوكول كيوتو أن تؤثر في استراتيجيات الطاقة.

٤٠- وجرى التشديد على أن الاستخدام المستدام للوقود الأحيائي قد يتيح فرصاً كبرى للعمل والحد من الفقر في الأرياف. وتشهد على ذلك التجارب في مجال تعزيز الوقود الأحيائي في عدة بلدان نامية، منها أنغولا والبرازيل وكولومبيا وموزامبيق. فقد تضمنت السياسة الوطنية المتعددة السنوات في مجال الوقود الأحيائي التي مُجّتها موزامبيق (وشملت أيضاً التعاون مع حكومة البرازيل) أحكاماً تنص على معالجة أكثر القضايا إثارة للجدل، منها تجنب التفاعلات بشأن الأراضي مع المجتمعات المحلية والآثار السلبية المضرّة بالإنتاج الغذائي، مع الحرص على تفصيل الاختيارات الاستراتيجية في مجال الاستثمارات والتكنولوجيات، والتجهيز المحلي، وتطوير المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة.

٤١- واستُعرضت آفاق مصادر الطاقة البديلة. فبعد فترة من النمو الشديد في قطاع الطاقة الشمسية، اجتمع الكساد العالمي، وتشدد شروط الائتمان، وخفض الإعانات في بعض البلدان، فهوت الأسعار وانخفض الإنتاج. وبالتالي، بينما يعد جمود الاستثمار في الطاقة النظيفة خطراً قائماً، فإن ثمة بعض الاتجاهات الإيجابية قد تمهد السبيل لمشاريع استثمارية جديدة. فغالبية البلدان ترمي الآن إلى الاستفادة بأقصى ما يمكن من فعالية الطاقة واستخدام المصادر المحلية للطاقة المتجددة، من أجل ضمان أمن الطاقة، وتحويل الطاقة المتجددة إلى فرصة للنمو الاقتصادي، وخفض الانبعاثات. ومن التدابير السياساتية المعتمدة استنباط أنظمة تشجع على فعالية الطاقة واستدامتها (مثل أهداف الطاقة التي حددها الاتحاد الأوروبي) ومجموعات الحوافز، مما قد يفسح المجال لفرص استثمارية. وبدأت المنافع في الدفع بتراخيص وحدات الكربون وتداول وحدات الانبعاثات، وإنتاج الكهرباء بوسائل غير تقليدية أيضاً. ويمكن الحصول على التمويل بدعم من الدولة (كما هو الشأن في قبرص)، أو من رؤوس الأموال الاستثمارية ورؤوس الأموال الخاصة، أو إصدارات السندات العامة، أو عمليات الاندماج والاقتناء، أو تمويل الأصول. وسيتطلب تطوير الطاقة المتجددة ونشرها على نطاق واسع دعماً حكومياً.

٤٢- وجرت الإشارة إلى أن البلدان لن تستطيع للتصنيع سبيلاً بدون تلويث البيئة. ويعني ذلك أنه إذا كانت عملية التصنيع والتنمية مستحيلة بدون التأثير في البيئة، فإن مفتاح التخفيف من هذه الآثار كامن في اختيار واستخدام تكنولوجيات للطاقة أكثر مراعاة للبيئة. فمن المهم إدراج مسألة الاستدامة عند وضع السياسات. وجرى التشديد على أن لكل بلد فرصاً وتكاليف مختلفة، وأن على البلدان النامية أن تنظر في فعالية تكلفة مختلف مصادر الطاقة عند وضع السياسة العامة واتخاذ القرارات الاستثمارية، وكيف لا وهي تعاني نقصاً في رؤوس الأموال الاستثمارية وتخشي عدم قدرتها على تحمل سعر الطاقة المولدة من مصادر أكثر تكلفة.

٤٣- ينبغي للقطاع الخاص أن يقدم رأس المال الضروري لتلبية الاحتياجات الاستثمارية لكل من إنتاج الطاقة و"تخضيرها". ثم إن الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة محصورة في بعضفرادى البلدان، والقطاعات والتكنولوجيات، وحتى الآن لم تأخذ البلدان النامية حصة عادلة من الاستثمار في مجال الطاقة النظيفة.

٤٤- وأشير إلى أن مجالاً واعداً لاستغلال الفرص الإنمائية هو كهربية الأرياف، لأن عدم الحصول على الكهرباء في المناطق الريفية ينال من النمو والتنمية في هذه المناطق، وله آثار صحية وبيئية سلبية. وبالإمكان استخدام

تكنولوجيات مختلفة للوصول إلى جماعات زراعية معزولة، مثل نظم الإمداد بالطاقة المتجددة خارج الشبكة. وقد أثبتت التجربة أن هذه الحلول ستكون أبخس عما قريب فيما يخص التكاليف الأولية وتكاليف دورة الحياة. وتدعو الحاجة إلى أنواع مختلفة من التمويل الأولي لرفع مستوى هذه المشاريع، وينبغي موازنة الاستفادة من نظام المشغلين المحليين مع تيسر الكهرباء للمستخدمين النهائيين. ومن الضروري توحيد التكنولوجيات التي يستخدمها مختلف المصنعين من أجل تيسير الجمع بين انتشارها وأوجه التآزر الإيجابي فيما بينها.

٤٥- وسلطت كولومبيا الضوء على تجربتها في مجال تعزيز زيادة الحصول على الطاقة، والتخفيف من آثار تغير المناخ وإيجاد فرص العمل عبر تنويع مصفوفتها في مجال الطاقة. وتشمل هذه التجربة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، بما فيها الطاقة الريحية والوقود الأحفائي (مع مراعاة الإنتاج الغذائي وشواغل التنوع البيولوجي). وجرى التشديد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان، تجنباً لوضع مقاييس متضاربة، مما قد يعوق التجارة الدولية بالوقود الإحيائي. وينبغي أن يكون هناك اعتراف متبادل بالمقاييس، ومشاركة من جميع أصحاب المصلحة في وضع المقاييس أو الشهادات، وبناء للقدرات من أجل تعزيز الامتثال.

٤٦- وجرى الاستفادة من تجربة مهمة تتعلق بإنتاج المواد العاملة بالخطب لاستخدامها في الأسر المعيشية الفقيرة بالهند، ومن إنتاج شركة رويال فيليبس لمصاييح مقتصدة للطاقة في ليسوتو بدعم من الأونكتاد، في إطار عمله المتعلق بالقطاعات الجديدة والدينامية. ولم تكن لمشروع ليسوتو مزايا من حيث الاستثمار وإيجاد فرص العمل، بما في ذلك للأشخاص المعاقين والنساء فحسب، بل سيساعد ذلك أيضاً على زيادة فعالية الطاقة وتحسين سبل الوصول إلى الإنارة، ومن ثم تحسين رفاه المواطنين. وجرى التشديد على أن تشجيع هذه المشاريع التعاونية الدولية الإيجابية يقتضي تكوين شراكات بين القطاعين العام والخاص. فالتمويل مسألة رئيسية لتطوير هذه المشاريع، انطلاقاً من التمويل الصغير، وتعبئة الموارد المحلية ومجموعات الحوافر الوطنية، والمشاريع المشتركة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة الإنمائية الرسمية. وسلط الضوء أيضاً على التعاون الإقليمي والتكامل الإقليمي بوصفهما عنصرين هامين لضمان النجاح (كانت إمكانية التجارة في أسواق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي دافعاً كبيراً للاستثمار في ليسوتو).

هاء - تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة (البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٧- فيما يتعلق بأوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة وهي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني، قُدم عرض للأنشطة التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد تنفيذاً لاتفاق أكرا فيما يتعلق بالتجارة، والبلدان النامية غير الساحلية، والسلع الأساسية. وشملت هذه الأنشطة عدة مشاريع. وحظي عمل الأمانة بالتقدير. وبشكل خاص، أعرب ممثل نيبال عن تقديره لاستعراض السياسة المتعلقة بالخدمات الوطنية الجاري حالياً في بلده، مؤكداً ضرورة تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بالمشروع.

واو - مسائل أخرى
(البند ٦ من جدول الأعمال)

٤٨ - طلب ممثل البرازيل، باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إدراج موضوع "مساهمة الهجرة في التنمية" لمناقشته في اجتماع مقبل من اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٤٩ - افتتح الدورة الأولى للجنة التجارة والتنمية في قصر الأمم، جنيف، في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩، السيد مختار جمالييف (قيرغزستان)، رئيس اللجنة في دورتها الأولى.

باء - انتخاب أعضاء المكتب
(البند ١ من جدول الأعمال)

٥٠ - انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية، في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩، الأشخاص التالية أسماؤهم لعضوية مكتبها:

الرئيس: السيد مختار جمالييف (قيرغزستان)

نواب الرئيس: السيد شري بابو شيكيتان سيرفانسينغ (موريشيوس)

السيد خوندكر طلحة (بنغلاديش)

السيدة كارمن إيلينا كاستيو (السلفادور)

السيد جورج زيهيتنر (النمسا)

السيد داريوس كوريك (سويسرا)

المقرر: السيد فيديل أورتيجا (كوبا)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
(البند ٢ من جدول الأعمال)

٥١ - أقرت اللجنة في جلستها العامة الافتتاحية جدول أعمالها المؤقت (TD/B/C.I/1). وفيما يلي جدول الأعمال:

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقارير اجتماعات الخبراء

- (أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات
- ١٠٠٠ اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تيسير النقل والتجارة
- ٢٠٠٠ اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية
- ٣٠٠٠ اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي
- ٤٠٠٠ اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي
- (ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
- (ج) تقارير اجتماعات الخبراء الأحادية السنة
- ١٠٠٠ اجتماع الخبراء بشأن إدماج المنظور الجنساني في السياسة التجارية
- ٢٠٠٠ اجتماع الخبراء بشأن التجارة وتغير المناخ: فرص وتحديات التجارة والاستثمار في إطار آلية التنمية النظيفة
- ٤- القضايا المتصلة بالطاقة من منظور التجارة والتنمية
- ٥- تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة
- ٦- مسائل أخرى
- ٧- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية
(البند ٧ من جدول الأعمال)

- ٥٢- أذنت اللجنة، في جلستها العامة الختامية، للمقرر أن يقوم، تحت سلطة الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

١- حضر اجتماع اللجنة ممثلو الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية أسماؤها:

الاتحاد الروسي	السنغال
الأرجنتين	السويد
إسبانيا	سويسرا
أفغانستان	شيلي
إكوادور	صربيا
ألمانيا	الصين
الإمارات العربية المتحدة	العراق
إندونيسيا	عمان
أنغولا	فرنسا
أوغندا	الفلبين
إيران (جمهورية - الإسلامية)	فنزويلا
إيطاليا	فنلندا
باراغواي	قطر
البحرين	قيرغيزستان
البرازيل	كازاخستان
بربادوس	الكاميرون
البرتغال	الكرسي الرسولي
بلجيكا	كوبا
بلغاريا	كوت ديفوار
بنغلاديش	كولومبيا
بورкина فاسو	الكونغو
بوروندي	لبنان
البوسنة والهرسك	ليسوتو
بولندا	مالي
بيرو	مدغشقر
بيلاروس	المغرب
تايلند	المكسيك
تشاد	ملديف
توغو	المملكة العربية السعودية
تونغا	منغوليا
الجزائر	موريشيوس
الجمهورية التشيكية	موزامبيق
الجمهورية الدومينيكية	ميانمار
الجمهورية العربية السورية	النرويج
جمهورية الكونغو الديمقراطية	النمسا
جنوب أفريقيا	نيبال
رواندا	نيجيريا
رومانيا	هايتي
زامبيا	الهند
زيمبابوي	الولايات المتحدة الأمريكية
سري لانكا	اليابان
السلفادور	اليونان

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/Inf.1.

- ٢- وحضر الدورة العضو المراقب التالي:
فلسطين
- ٣- وكانت ممثلةً في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:
الاتحاد الأفريقي
مجموعة دول آسيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ
الجماعة الأوروبية
المنظمة الدولية للفرنكوفونية
مركز الجنوب
- ٤- وكانت ممثلةً في الدورة أجهزة الأمم المتحدة أو برامجها أو هيئاتها التالية أسماؤها:
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ٥- وكانت ممثلةً في الدورة الوكالات المتخصصة أو المنظمات ذات الصلة التالية أسماؤها:
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية
- ٦- وكانت ممثلةً في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:
الفئة العامة
منظمة مهندسو العالم
شبكة العالم الثالث
- — — — —